مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 322، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 **الوثيقة: GB.322/POL/2**

قسم وضع السياسات
جزء العمالة والحماية الاجتماعية

POL

التاريخ: ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤
الأصل: إنكليزي

البند الثاني من جدول الأعمال

مجال الأهمية البالغة: تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التوجه الاستراتيجي ومجالات التركيز والأهداف الرئيسية والاستنتاجات والنتائج المحققة حتى الآن في مجال الأهمية البالغة رقم ٥ بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي (٢٠١٤-٢٠١٥). وهي تلتمس إرشاد مجلس الإدارة فيما يتعلق بمحور التركيز والتوجه الاستراتيجي في المستقبل (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٢).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

الانعكاسات السياسية: سيحدد إرشاد مجلس الإدارة المرحلة النهائية من تنفيذ مجال الأهمية البالغة رقم ٥ وسيساعد على رسم معالم التوجه الاستراتيجي في المستقبل بشأن مجال الحصائل المتعلق بالعمل اللائق في الاقتصاد الريفي.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: يجري الاضطلاع بالعمل بموجب مجال الأهمية البالغة رقم ٥ مع المخصصات القائمة في الميزانية والموارد الإضافية من خارج الميزانية. وينبغي حشد المزيد من الموارد لتنفيذ الاستراتيجية.

إجراء المتابعة المطلوب: إدماج الإرشاد الذي يقدمه مجلس الإدارة في المرحلة النهائية من التنفيذ، بالإضافة إلى التوجه الاستراتيجي للأنشطة المستقبلية لمنظمة العمل الدولية في الاقتصاد الريفي.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة السياسات القطاعية.

الوثائق ذات الصلة: البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ مؤتمر العمل الدولي: استنتاجات بشأن تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر (حزيران/ يونيه ٢٠٠٨)؛ الوثيقة GB.310/ESP/1؛ الوثيقة GB.312/POL/7.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

أولاً- الرؤية والأساس المنطقي ومحور التركيز في مجال الأهمية البالغة رقم ٥

١. مجال الأهمية البالغة بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي (مجال الأهمية البالغة رقم ٥) هو أحد مجالات الأهمية البالغة الثمانية التي وافق عليها مؤتمر العمل الدولي في إطار البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التوجه الاستراتيجي في هذا الصدد ومجالات التركيز والأهداف الرئيسية والاستنتاجات والنتائج المحققة حتى الآن.

ألف- الرؤية والأساس المنطقي

٢. تسهم الاقتصادات الريفية إسهاماً يعتد به في العمالة والنمو الاقتصادي في بلدان كثيرة. وعلى وجه الخصوص، من أصل ٥,٩٨ مليار شخص يعيشون في العالم النامي، هناك قرابة ٣,٤ مليار منهم يعيشون في المناطق الريفية[١] ويعتمد عدد كبير منهم على الزراعة كمورد رزق. غير أنّ الاقتصادات الريفية غالباً ما تتسم بتحديات كبيرة أمام العمل اللائق. ومع وجود ثمانية فقراء من أصل عشرة من العمال الفقراء في العالم يعيشون في المناطق الريفية،[٢] أصبحت مسألة توفير وظائف أكثر وأفضل أمراً حاسماً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والقضاء على الفقر في الأرياف.

٣. وللفقر الريفي أسباب جذرية عديدة، بما فيها تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية ونشوب النزاعات وضعف المؤسسات والتحديات المرتبطة بالتجارة وانعدام الحقوق وسبل النفاذ إلى الخدمات الأساسية والأسواق. وغالباً ما يفضي الفقر الريفي إلى تحديات اجتماعية، بما فيها الجوع وسوء التغذية وظروف العمل السيئة واستغلال الأطفال. والنهج الذي تنتهجه منظمة العمل الدولية للحد من الفقر الريفي يتمثل في زيادة قدرة المجتمعات الريفية على الصمود وقدرتها على التصدي لمثل هذه التحديات من خلال تحقيق برنامج العمل اللائق. ويقوم هذا النهج على ثلاثة أهداف رئيسية هي: (١) زيادة صوت السكان الريفيين من خلال تنظيم المجتمعات المحلية والنهوض بالحقوق والمعايير والحوار الاجتماعي؛ (ب) تعزيز سياسات وبرامج التنمية الريفية الشاملة والموجهة نحو العمالة من أجل تنوع موارد الرزق والمنشآت المستدامة وتحسين الاندماج في سلاسل التوريد؛ (٣) إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها من أجل تأمين الدخل الأساسي والحصول على الرعاية الصحية الأساسية في الاقتصادات الريفية، تمشياً مع توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢).

٤. ويسترشد التوجه الاستراتيجي لمجال الأهمية البالغة بالقرار والاستنتاجات بشأن تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في ٢٠٠٨،[٣] وبالاستراتيجية على مستوى المنظمة بشأن العمل الريفي، التي نظر فيها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١١،[٤] وبقرارات مجلس الإدارة ذات الصلة. كما يركز على نهج التنمية الريفية القائم على الحقوق، ويسعى إلى تعزيز قدرة هيئاته المكونة للمضي قدماً بالسياسات والبرامج الرامية إلى توفير سبل عيش مستدامة، مع التركيز بشكل خاص على حماية وتمكين السكان الريفيين المستضعفين.

[١] انظر: UNDESA: *World Urbanization Prospects: The 2014 Revision* (New York, 2014).

[٢] انظر:
ILO: *Global Employment Trends 2012: Preventing a deeper jobs crisis* (Geneva, 2012), p. 43.

[٣] مكتب العمل الدولي: *محضر الأعمال المؤقت* رقم ١٥، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٧ (جنيف، ٢٠٠٨).

[٤] الوثيقة GB.310/ESP/1، الفقرة ٥٧ وما يليها؛ الوثيقة GB.310/13(Rev.)؛ الوثيقة GB.310/PV، الفقرة ١٦٠.

باء- مجالات التركيز

٥. خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يهدف مجال الأهمية البالغة إلى توحيد مجموعة الأنشطة المهمة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في المناطق الريفية بهدف تحديد مجال تركيز استراتيجي لفترات السنتين القادمة. ومن شأن ذلك أن يولّد المعارف ويستحدث أدوات ابتكارية لدعم الهيئات المكونة في مواجهة التحديات التي يطرحها العمل اللائق في المناطق الريفية من خلال ثلاثة مجالات عمل مترابطة:

(أ) توفير العمل اللائق للسكان الريفيين المحرومين والمهمشين والمستضعفين؛[٥]

(ب) توفير العمل اللائق للعمال الريفيين في سلاسل التوريد؛

(ج) توفير العمل اللائق للعمال الريفيين في المزارع الكبرى.

٦. وتشمل مجالات التركيز هذه بعضاً من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان ذات الاقتصادات الريفية الواسعة. وهي توفر أساساً للعمل على مستوى المكتب للمضي قدماً بالمعارف والاستراتيجيات بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصادات الريفية، في الوقت الذي يستكمل فيه العمل في إطار مجالات الأهمية البالغة الأخرى.

٧. ويجوز تحديد السكان المستضعفين في المناطق الريفية على أنهم الذين يفتقرون إلى الأرض والمياه والأسواق وفرص توليد الدخل والطاقة والبنية التحتية؛ وإلى خدمات من قبيل الحصول على التمويل والحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية والحقوق الأساسية والحماية القانونية؛ كما أنهم معرضون بشكل كبير لمخاطر اجتماعية واقتصادية وسياسية ولتغير المناخ والفقر المدقع والجوع. وتنظيم وتمكين الهيئات المكونة والمجتمعات الريفية من خلال تعزيز العمل اللائق، هو أمر أساسي للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي وظروف العيش والعمل دون المستوى في المناطق الريفية. وهذا الأمر له أهمية خاصة بالنسبة إلى السكان المحرومين والمهمشين والمستضعفين وبالنسبة إلى أولئك الذين يواجهون أنواعاً متعددة من التمييز، مثل الشعوب الأصلية والقبلية والأقليات الإثنية والمهاجرين.

٨. وغالباً ما تشكل الاقتصادات الريفية أساس سلاسل التوريد وتمثل فرصاً كبيرة غير مستغلة للعمالة المنتجة، في الوقت الذي تضطلع فيه بدور حيوي في ضمان الدخل والأمن الغذائي. وملايين العمال الريفيين، بمن فيهم العديد من المزارعين وعمال المزارع، ضالعون في سلاسل التوريد إما من خلال العمل المنظم، كموردين ومتعاقدين من الباطن، إما من خلال ترتيبات العمل غير المنظم أو غير ذلك من ترتيبات العمل غير المعتادة. وغالباً ما يشارك العمال الريفيون في أنشطة لا تولّد دخلاً كافياً لانتشالهم من الفقر والجوع. وزيادة القيمة من خلال مكاسب الإنتاجية والنجاعة، وتحسين كمية العمالة ونوعيتها وتوزيعها على طول سلاسل التوريد، أمر أساسي لتعزيز الاقتصادات الريفية المستدامة والشاملة والمزدهرة.

٩. ويشكل القطاع الزراعي مصدر عيش حوالي ١,٣ مليار شخص في العالم، وغالباً ما يعاني من مواطن عجز جسيمة في العمل اللائق. ويمثل العمال الزراعيون بأجر قرابة ٤٠ في المائة (٤٥٠ مليون) من القوى العاملة العالمية في الزراعة، ويعتمد الكثيرون منهم على نُظم ومزارع كبرى لإنتاج الأغذية الزراعية لكسب دخلهم. ولطالما جرى تنظيم المزارع لتوفر القسم الأكبر من السلع الاستهلاكية المعدة للتصدير. وبالتالي، فإنها تشكل صلة وصل مهمة بين الاقتصاد الريفي وسلاسل التوريد العالمية. وإلى جانب العمالة المباشرة التي تستحدثها، يمكن أن يحفز وجودها أيضاً المنشآت المحلية واستحداث الوظائف في المناطق الريفية. وفي السنوات الأخيرة، شهد نظام المزارع تحولات جمة، مما أدى إلى تطوير طرائق جديدة للإنتاج بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. وقد اختلف تأثيرها على القوى العاملة الريفية، إذ وفرت الفرص في بعض الحالات، في حين أثارت في حالات أخرى تحديات كبيرة أمام تعزيز العمل اللائق. وبالتالي، من الحاسم تقوية قدرة الهيئات المكونة الثلاثية بغية تعزيز العمل اللائق للعمال في المزارع الحديثة، تعزيزاً فعالاً.

[٥] قد تضم هذه المجموعات، فيما تضم، العاملين في زراعة الكفاف وغيرهم من العمال المستضعفين العاملين لحسابهم الخاص وعائلاتهم والعاملين في العمالة الموسمية والعمال خارج المنشأة والعمال المهاجرين والعمال العرضيين والمزارعين بالمشاركة ومستغلي الموارد في المجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص، تكون النساء محرومات في المناطق الريفية من حيث الحصول على الأرض أو الائتمان أو التكنولوجيات أو التمويل أو أي خدمات أخرى. ومن بين السكان المحرومين والمهمشين في المناطق الريفية، هناك بعض المجموعات الديمغرافية من قبيل السكان الأصليين والقبليين والأشخاص من ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية وبأمراض مزمنة، وغيرهم ممن عانوا من التمييز.

١٠. ومن المزمع استكمال مجموعة من المنتجات العالمية المتكاملة والمنتجات القطرية وغيرها من الخدمات المشمولة بمجالات التركيز هذه، بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

ثانياً- مجالات التدخل الاستراتيجية والنتائج الرئيسية المنشودة

ألف- المنتجات العالمية

١١. يركز مجال الأهمية البالغة رقم ٥ على توسيع نطاق قاعدة المعارف بشأن بُعد العمل اللائق في التنمية الريفية، وعلى تقوية قدرة الهيئات المكونة على تنفيذ استراتيجيات فعالة وذات جدوى. وفي هذا الصدد، يشكل تطوير المعارف ونشرها أمراً بالغ الأهمية. ويتمثل الهدف في سد ثغرة المعارف من خلال إجراء بحوث وتحليلات هادفة في إطار مجالات التركيز الثلاثة، بغية تحسين فعالية السياسات والأدوات والاستراتيجيات القائمة، ووضع نماذج تدخل ابتكارية جديدة. واستناداً إلى التقييم المكثف لبرامج وأدوات منظمة العمل الدولية، المضطلع به خلال مرحلة الإنشاء، سوف تُنشر مجموعة من المذكرات التوجيهية السياسية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وسوف تشمل هذه المذكرات طائفة واسعة من المسائل، بدءاً من دور الإدماج المالي والنفاذ إلى الخدمات العامة في التخفيف من حدة الفقر الريفي، وصولاً إلى تنمية المنشآت التعاونية والوظائف الخضراء ومد نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل المناطق الريفية.

١٢. وسيزداد تعزيز قاعدة المعارف من خلال وضع مؤشرات وبيانات إحصائية ذات صلة بالعمالة والعمل اللائق في المناطق الريفية. وتقليدياً، لطالما كان العمال الريفيون المستضعفون مستبعدين من القياس الإحصائي والتحليل السياسي، على الرغم من وجود معايير إحصائية دولية. والعمل المضطلع به حتى الآن بشأن إحصاءات العمل اللائق في الريف، يشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز إعداد البيانات ونشرها على المستوى الوطني، إلى جانب قيام منظمة العمل الدولية بجمع بيانات عن إحصاءات العمل اللائق بالشراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٣. وفي إطار المجال الموضوعي الأول بشأن تعزيز العمل اللائق في صفوف السكان الريفيين المحرومين والمهمشين والمستضعفين، سيتم الاضطلاع بتحليل لمحركات الاستضعاف الريفي وتأثيرها على العمل اللائق، يصاحبه وضع أداة تقييم سريع.

١٤. وبغية توفير مشورة تقنية سليمة، على المستوى التجريبي، بشأن تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد، سيجري استعراض أدوات ومنهجيات منظمة العمل الدولية القائمة في مجال تقييم تأثير العمالة، ودراستي حالة قطريتين، وذلك لدعم عملية وضع استراتيجيات قطاعية متكاملة. ويجري حالياً وضع مشروع أداة بشأن العمل اللائق للنهوض بسبل العيش المستدامة في سلاسل توريد الأغذية الزراعية، والمزارع الكبرى على وجه الخصوص، على أن يقوم اجتماع الخبراء في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ باستعراضها واعتمادها.

١٥. والتركيز الأساسي للمجال الموضوعي بشأن المزارع الكبرى، هو تحليل للتحديات والفرص التي يطرحها العمل اللائق في قطاع المزارع، بما في ذلك تحديد أفضل الممارسات والدروس المستخلصة. وسوف يستنير هذا العمل بتقرير عن الاتجاهات والتطورات والبحوث المكتبية والنتائج المستمدة من الدراسات الاستقصائية الوطنية المزمع إجراؤها في ستة بلدان فيما يتعلق بثلاث سلع (الموز وزيت النخيل والشاي). واستناداً إلى النتائج، ستقوم الهيئات المكونة الثلاثية بمناقشة الإرشاد السياسي بشأن تعزيز العمل اللائق للعاملين في المزارع، على المستويين الوطني والدولي.

١٦. بالإضافة إلى ذلك، تجرى البحوث فيما يتعلق بتوفير الحماية الاجتماعية والحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والإمداد بالمياه. ومن شأن ذلك أن يوفر معلومات لوضع سياسات عامة مناسبة للعمال الريفيين وعائلاتهم.

١٧. ويتمثل جانب مهم من استراتيجية المكتب، بموجب مجال الأهمية البالغة رقم ٥، في استخدام الشبكة المكثفة لمنظمة العمل الدولية لنشر جميع النتائج ذات الصلة على نطاق واسع. وعملية تقاسم المعرفة والتعلم قيد الإعداد، وهي تستهدف بلداناً في أقاليم أفريقيا وآسيا والأمريكتين، ومن المزمع تنظيم ورشة عمل تقييمية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى برامج بناء قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وشركائها على المستوى القطري، ستنعقد أكاديمية عالمية للتنمية الريفية في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٥. ومن شأن هذا الحدث أن يقدم فرصة ممتازة لكافة الجهات المهتمة وموظفي منظمة العمل الدولية على حد سواء، لتقاسم المعارف والتعلم.

١٨. وتتمتع منظمة العمل الدولية بشراكات راسخة مع العديد من الجهات الفاعلة الضرورية لنجاعة ونجاح أعمالها في مجال التنمية الريفية. وهي تشمل جهات من بينها، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وتعزيز هذه الشراكات واستكشاف شراكات جديدة، بما فيها مع مصارف التنمية الإقليمية، لضمان الاتساق السياسي وتقاسم المعارف وتسهيل الاستراتيجيات المشتركة، إنما هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية مجال الأهمية البالغة هذا.

١٩. وقد ساهمت منظمة العمل الدولية في أعمال الفريق العامل المعني بالتنمية والتابع لمجموعة العشرين، الذي سلّم التقرير الذي أعده لعام ٢٠١٤ بشأن خلق الوظائف والنمو وعلاقتهما بالأمن الغذائي، تسليماً واضحاً بأهمية برنامج العمل اللائق. وفي إطار فرقة العمل رفيعة المستوى، التابعة لأمانة الأمم المتحدة والمعنية بالأمن الغذائي العالمي، تشارك منظمة العمل الدولية في ترؤس الفريق العامل المعني بالحد من الفقر الريفي لمبادرة "تحدي القضاء على الجوع" مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. زد على ذلك أنّ منظمة العمل الدولية هي الوكالة الرائدة في إعداد *تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ عن تنمية المياه في العالم*، والمخصص لموضوع "المياة والوظائف"، ويوم المياه العالمي لعام ٢٠١٦ والأحداث ذات الصلة.

جيم- المنتجات القطرية

٢٠. من حيث العمل على المستوى القطري، جرى تصميم مبادرات مجال الأهمية البالغة رقم ٥ تمشياً مع الاستراتيجيات المحددة بموجب كل مجال من المجالات ذات الأولوية. ونظراً إلى محدودية الموارد المتاحة، استند اختيار التدخلات إلى إمكانية تحقيق نتائج في فترة زمنية قصيرة نسبياً وتوليد معارف من شأنها أن تكون ذات فائدة في إطار الجهود المبذولة للارتقاء بهذه الاستراتيجيات وتكرارها في أماكن أخرى.

٢١. وفي مجال الأولوية الأول، يركز العمل على وضع وتجريب نماذج للتدخل تستهدف العمال المعرضين للتمييز المتعدد والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية. ففي لبنان، تهدف مبادرة مجال الأهمية البالغة إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية المضيفة على الصمود جراء تأثرها بأزمة اللاجئين السوريين، وذلك من خلال إرساء آليات لإدارات العمالة الطارئة وبرامج التدريب المهني وتعزيز الفرص أمام التنمية الاقتصادية المحلية في قطاعات بعينها. كما تشتمل على تنفيذ البرنامج التدريبي بشأن "تحسين ظروف العمل في المنشآت الصغيرة".

٢٢. وفي مالي والنيجر، تقوم مبادرة مجال الأهمية البالغة على ثلاث دعائم رئيسية هي: (١) تحسين إمكانية الحصول على المساعدات الغذائية والمياه ومرافق تخزين الأغذية، باستهداف صغار المزارعين والمنتجين وتطبيق نهج الاستثمار كثيف العمالة لإعادة بناء الطرقات في الأرياف؛ (٢) تعزيز قدرة المزارعين والتعاونيات والمنظمات المهنية على تحسين الإنتاج والتجهيز والتسويق، وفي الوقت نفسه زيادة قدرة الشركاء الاجتماعيين على الضلوع في حوار اجتماعي فعال؛ (٣) إجراء تحليل تخطيطي بهدف تقديم المساعدة في وضع نماذج التدخل.

٢٣. وبعد أن جرى تنفيذ مبادرة مجال الأهمية البالغة في عدد من المقاطعات المختارة، تهدف هذه المبادرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين الأمن الغذائي وفرص العمل على طول سلاسل قيم مختارة، وذلك من خلال تحسين الروابط مع السوق والتجهيز والقيمة المضافة.

٢٤. وفي سري لانكا، تستهدف مبادرة مجال الأهمية البالغة السكان المستضعفين في المقاطعة الشرقية في البلاد، وترمي إلى زيادة قدرة المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر على توفير خدمات فعالة وناجعة وجيدة في قطاع السياحة بهدف ترويج السياحة المستدامة والمؤاتية للبيئة.

٢٥. وبموجب مجال التركيز على تعزيز العمل اللائق للعمال الريفيين في سلاسل التوريد، تركز المبادرات على المستوى القطري على تنفيذ استراتيجيات قطاعية متكاملة. وفي أندونيسيا، ترمي مبادرة مجال الأهمية البالغة، المنفذة بالاشتراك مع منظمة الفاو، إلى تعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر على نحو مستدام في المجتمعات الريفية في أكثر المحافظات حرماناً في نوسا تانغارا تيمور، وذلك من خلال زيادة إنتاجية العمل ومبادئ العمل اللائق وفرص تنظيم المشاريع في سلاسل القيم الرئيسية للأغذية الزراعية - وعلى وجه الخصوص الذرة والطحلب البحري والماشية - ذات الإمكانات الكبيرة لتوليد الوظائف والدخل. وتشدد على حماية حقوق العمال وتشجيع الحوار الاجتماعي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحسين الحصول على الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية والبنية التحتية في المجتمعات المحلية.

٢٦. وبغية النهوض بتوليد الدخل والأمن الغذائي والصمود في الاقتصاد الريفي، تدعم مبادرة مجال الأهمية البالغة في زمبابوي العمل المضطلع به أصلاً لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وغيرها من خدمات تطوير الأعمال في قطاعي البستنة وإنتاج اللحوم. كما تعزز هذه المبادرة تطبيق مبادئ العمل اللائق ومعايير السلامة والصحة المهنيتين من خلال توزيع المواد والحملات الإعلامية على المنشآت والتعاونيات الزراعية وتعاونيات الادخار والائتمان ومنظمات المنتجين وصغار المزارعين.

٢٧. وإلى جانب الدراسات الاستقصائية القطرية بشأن العمل اللائق في المزارع الكبرى، يوفر مجال الأهمية البالغة الدعم التقني لتنفيذ البرنامج المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية الدومينيكية بشأن تحسين ظروف العمل والإنتاجية في سلسلة توريد الموز. ويتم تخصيص المزيد من الأموال للمضي قدماً بالمبادرات المعززة للإنتاجية في سلسلة قيم قصب السكر في السلفادور وبناء قدرة الهيئات المكونة في البلدان الجنوبية في أمريكا اللاتينية.

ثالثاً- استراتيجية التنفيذ والاستنتاجات حتى الآن

٢٨. إنّ النشاط الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية بشأن تعزيز سبل العيش الريفية المستدامة من خلال تحقيق العمل اللائق، واسع النطاق. وقد ركزت المبادرات الأخيرة على تعزيز الحقوق، لاسيما حقوق الشعوب الأصلية والقبلية، من خلال القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري وتعزيز الحرية النقابية للعمال الريفيين وإرساء ظروف عمل صحية وآمنة في قطاع الزراعة وتوفير قوت الأسر الريفية من خلال تنمية المنشآت والمهارات والتدريب وبرامج البنية الأساسية كثيفة العمالة، بما في ذلك الأنشطة الرامية إلى تلبية احتياجات النساء والشباب.

٢٩. وسلطت الخبرة المكتسبة الضوء على أهمية اتباع نهج متكامل يشمل عدداً من المجالات التقنية المتكافلة، واتباع نهج تشاركي يسمح بضمان الاستدامة والملكية الوطنية. وهناك درس مهم آخر يتمثل في ضمان روابط متينة بين الجوانب السياسية والتشغيلية لمبادرات منظمة العمل الدولية في الاقتصاد الريفي.

٣٠. وسوف تدعم منظمة العمل الدولية هيئاتها المكونة في إدماج العمل اللائق في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية الريفية. وقد يشمل ذلك تعزيز العمل اللائق في المكونات المترابطة التالية: دعم النمو الزراعي من أجل تحسين سبل العيش والأمن الغذائي؛ تعزيز التنوع الاقتصادي وتحفيز التحول الإنتاجي، بما في ذلك من خلال تطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وتنمية المهارات من أجل العمالة الريفية؛ تخضير الاقتصادات الريفية؛ تعزيز النفاذ إلى الخدمات والاستثمارات كثيفة العمالة؛ تسخير إمكانات الصناعات الاستخراجية.

٣١. وستكون تدخلات منظمة العمل الدولية في الاقتصاد الريفي أكثر استدامة إذا استندت إلى الالتزام القوي لأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في وضع استراتيجية شاملة للتنمية الريفية، بدعم من برامج الاستثمار. وفي هذا السياق، تُعتبر الشراكات الفعالة مع الجهات الفاعلة الإنمائية الرئيسية على المستويين الوطني والدولي، شرطاً أساسياً لذلك وسيقوم المكتب بتعزيزها أكثر فأكثر.

مشروع قرار

٣٢. ***يطلب مجلس الإدارة إلى المدير العام أن يراعي إرشاداته عند تنفيذ استراتيجية مجال الأهمية البالغة بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي.***